خطة إنعاش من عشر نقاط للأونروا

مقدمة

إنّ الغرض من هذه الخطة هو سد الفجوة التمويلية للأونروا بحلول نهاية آذار/مارس 2024، والأداة الرئيسية لتحقيق هذا الهدف هي "منتدى المنح الحميد" الذي تعقده الأونروا بالاشتراك مع المانحين الرئيسيين الذين لم يوقفوا التمويل. وسيعمل هذا المنتدى على رفع مستوى الحوار حول الأونروا إلى المستوى الوزاري في العواصم، بدلاً من المسؤولين على مستوى السفراء في هذا المجال.

وتستند الخطة إلى قبول حقيقة أنّ بعض المانحين، مثل الولايات المتحدة، قد اتخذوا قرارًا سياسيًا بوقف تمويل الأونروا. ولا تتوخى الخطة إعادة الجهات المانحة "الحميدة" فحسب، بل سيتم تنويع قاعدة مانحي الأونروا، من خلال إشراك الدول الأعضاء المتبقية في الجمعية العامة البالغ عددها 160 دولة، وخاصة الدول العربية، لسد فجوة التمويل على أساس دائم.

ولدعم التنفيذ السريع والمكثّف لـ "خطة النقاط العشر"، سيصاحب هذه الوثيقة مرفق يحتوي على خطة تنفيذ. وسيشمل ذلك قائمة بالعدد الصغير من المسؤولين في كل عاصمة من عواصم وقف التمويل الذين يجب الاتصال بهم لعكس قرار وقف التمويل. سيتم تحديد الرسائل الرئيسية في نهاية هذه الخطة، والتي ستشكل أساس تلك المحادثة.

خطوات الإنعاش العشر

1. أشار عدد من المانحين الذين أوقفوا التمويل، إلى أنهم مستعدون لاستئناف تمويل الأونروا، لأسباب ليس أقلها أنهم لم يكن لديهم معلومات استخباراتية كافية حول الادعاءات ضد موظفي الأونروا عندما اتخذوا قرار وقف التمويل. وقد قالت وزيرة الخارجية الأسترالية، بيني وونغ، هذا بشكل رسمي: (لا نملك كل الحقائق حول المزاعم المتعلقة بالأونروا، بيني وونغ تعترف | الأمم المتحدة | ذا غارديان)، كما أوضح مانحون آخرون ذلك بشكل غير علني. ولم تشر أي جهة مانحة، باستثناء الولايات المتحدة، إلى أنها عازمة على وقف التمويل بشكل دائم. هذا وقد أوضحت دول أخرى، مثل النرويج وأيرلندا وإسبانيا وبلجيكا وسلوفينيا، أنها ستلتزم بمبادئ المنح الحميد وستواصل التمويل، ناهيك عن زيادته. الهدف الاستراتيجي لهذه الخطة هو العمل مع "الجهات المانحة الحميدة" لإعادة الممولين الذين أوقفوا التمويل. وتحقيقا لهذه الغاية، ستتعاون الأونروا مع مانحين مثل النرويج وإيرلندا لعقد منتدى "المنح الحميد" على مستوى الوزراء أو نوّاب الوزراء في غضون أسبوع.

2. بعد اتخاذ قرار متسرع بوقف التمويل، يحتاج المانحون إلى شيء واضح في ساحة السياسات للسماح لهم بتجاوز المنعطف وتبرير تحول السياسة مرة أخرى إلى استئناف المعونة. وسينص تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية و/أو المراجعة المستقلة على ذلك، ولكن يجب تمهيد الطريق لذلك. سيحتاج المانحون إلى اتخاذ خطوات لاستطلاع الرأي العام لخلق توقعات التغيير. ومن اللازم تقديم معلومات التقرير قبل نشره تفيد بأنّ تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية لن يتمكن من إثبات الادعاءات الإسرائيلية ضد الأونروا. هذه الرسائل موجودة بالفعل، لكنها تحتاج إلى تعزيز. ويجب ألا يُنظر إلى الأونروا على أنها تروّج هذه الرسالة أو تتخذ أي إجراء لتقويض استقلالية ونزاهة تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. غير أنّ مصادر في نيويورك مقربة

من مكتب خدمات الرقابة الداخلية أوضحت بالفعل للصحفيين وغيرهم أنهم لن يتمكنوا من إثبات الادعاءات الإسرائيلية وأنّ مؤيدي الأونروا المشاركين في العمل الإعلامي يمكنهم نقل هذه الرسالة.

3. يجب أن تأتي الرسائل الرئيسية لمجتمع المانحين من المانحين أنفسهم، إلى جانب الأونروا وجميع الأطراف المعنية، في المناصرة الخاصة وفي وسائل الإعلام. ويجب أن تسلط هذه الرسالة الضوء على أنه في غياب الولايات المتحدة كمانح رئيسي للأونروا، يجب على الأوروبيين ومن ثم دول الخليج أن يضطلعوا بدور قيادي في الشرق الأوسط، وأن يجسدوا ذلك من خلال العمل والمبادئ الإنسانية ومبادئ المنح الحميد، وأن يجلبوا الإغاثة الإنسانية المنقذة للحياة والمساعدة الإنمائية طويلة الأجل لبعض المجتمعات الأكثر تهميشًا في الشرق الأوسط، الذي يعاني من عدم الاستقرار بشكل متزايد. كما يجب تعزيز الرسالة بأنّ الأونروا قد اتخذت إجراءات سريعة وحاسمة في فصل الموظفين المعنيين وأنّ "مخاطر الحياد" يفوقها الآن بشكل كبير خطر الانهيار الإنساني الذي من شأنه أن يؤدي إلى خسائر في الأرواح وانعدام الأمن على نطاق واسع. ويجب التأكيد للمانحين على أنه، كما أظهر التاريخ الحديث، إذا حُرم ستة ملايين فلسطيني من المساعدات والأمن، فإنهم سيقومون بالرحلة المحفوفة بالمخاطر إلى أوروبا: المغزى هو (خاصة بالنسبة للمسؤولين من الحكومات اليمينية المناهضة للهجرة) أنّ دعم اللاجئين من خلال الأونروا في الشرق الأوسط هو حل أكثر فعالية من حيث التكلفة ومقبول سياسيًا. (انظر قسم الرسائل أدناه).

4. يجب أيضًا سؤال المانحين عمّا يمكن أن تفعله الأونروا لاستعادة التمويل. ولا بد من الإيحاء بقوة بأنّ تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية سيعطيهم التوجيهات التي يحتاجون إليها لاستئناف التمويل ك "سُلّم" -إذا صح التعبير- يمكنهم النزول عنه بشرف، بعد أن أوضحوا موقفهم من الحياد بشكل حاسم. وسيقوم منتدى المنح الحميد بتنسيق الإعلانات العامة لتجديد التمويل من قبل الجهات المانحة.

5. كي نكون واضحين، سيتمّ عقد منتدى المنح الحميد بطريقة ودّية وليس اتهامية. يحتاج المانحون الذين سيستأنفون التمويل إلى منح بعضهم البعض غطاء (تمامًا كما فعلوا مع قرار إلغاء التمويل). ويجب على الجهات المانحة الحميدة أن تأخذ زمام المبادرة في إعداد وتنسيق هذا التحول في السياسة جنبًا إلى جنب مع الأونروا، كما يجب على الجهات المعنية الخارجية الأخرى دعم الأونروا في هذه الاستراتيجية.

6. من أجل عقد منتدى المنح الحميد خلال الأيام العشرة القادمة، يجب على الأونروا أن تجمع "الجهات المانحة الحميدة" معًا خلال الأيام الثلاثة المقبلة، وأن تطلعهم على هذه الاستراتيجية وأن تطلب منهم التواصل مع جهات مثل أستراليا وهولندا والمملكة المتحدة وسويسرا وألمانيا وغيرها (من المرجح أن تبقى كندا مع الولايات المتحدة، وكذلك إيطاليا والنمسا). ويتعين على الأونروا أن تضطلع بالأعباء الثقيلة، بدءًا من بلدها الأمّ، سويسرا، لمساعدة المانحين على تجاوز المنعطف. إذا انضمت سويسرا والمملكة المتحدة، فسيكون تغيير موقف الدول الأخرى أسهل.

7. يجب على الأونروا أيضاً تقبل الحقيقة بأنّ الولايات المتحدة لن تستأنف التمويل، على الأقل في المدى القصير والمتوسط، حيث لا يوجد أي دعم من جانبي مجلس النواب في واشنطن. المشكلة هي أيضًا حجم العجز. إن ألمانيا والاتحاد الأوروبي هما الوحيدان القادران على التبرع بمبالغ كافية لسد العجز الذي أحدثه وقف التمويل من الولايات المتحدة. ولكن يجب إعطاء الألمان والاتحاد الأوروبي ضمانات (بتشجيع من الأونروا وجميع الجهات المعنية) بأنه ستكون هناك ضغوطاً منسقة على دول الخليج لزيادة التمويل بمجرد قيام الأوروبيين بذلك. وستكون الأونروا على دراية بأنّ دول الخليج سترغب في المساهمة في مشاريع واضحة للغاية (مثل بناء مدرسة أو عيادة صحية) بدلاً من المساهمة في الصندوق العام.

8. يجب على الأوروبيين أيضًا تحويل بعض تمويلهم من برنامج الأغذية العالمي واليونيسف إلى الأونروا والسماح للولايات المتحدة باستخدام "أموال الأونروا" لبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف. وستقوم الأونروا ببدء اتصالات مع هذه الوكالات

قبل أن تصبح هذه المناقشات علنية، وذلك لضمان تجنب أي شعور بالمنافسة ومواءمة الأهداف المؤسسية.

9. مصدر القلق الرئيسي هو أنه مع خروج الولايات المتحدة من المعادلة، لن يتمكن الرئيس الأمريكي بايدن من منع نتنياهو من إجبار الأونروا على التوقف عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة (التأشيرات والتصاريح والترتيبات المالية وما إلى ذلك)، حتى لو تم سد فجوة التمويل. وفي ضوء ذلك، يتعين على جميع أصحاب المصلحة في الأونروا أن ينظروا إلى ما هو أبعد من نتنياهو. يجب على الأونروا أن تنتقل فورًا من الوضع الدفاعي إلى الهجوم من حيث الرسائل، وتغيير الحوار العالمي حول الأونروا، وإرسال رسائل سياسية علنية (انظر قسم الرسائل أدناه).

10. على المدى الطويل، يجب أن يركز الحوار على السرديات المتعلقة بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط للفلسطينيين والإسرائيليين، فضلاً عن الاستقرار في أوروبا (الهجرة غير الشرعية والتوترات المرتبطة بها) إذا أجبر ملايين الفلسطينيين على الفرار من الشرق الأوسط بسبب نقص الخدمات.

الرسائل الرئيسية

- لا يمكن مقارنة عمل الأونروا بأي وكالة أخرى في المنطقة، ويعد سجلها الحافل على مدى 75 عاما في بناء رأس المال البشري في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها هو مساهمة فريدة وأساسية في التوصل إلى حل الدولتين.
- إنّ الهجوم السياسي على الأونروا هو هجوم على حل الدولتين نفسه.
- ويعتبر أيضا هجوماً على تعددية الأطراف. ولا يمكننا أن نسمح للأهداف السياسية لحكومة متطرفة في دولة عضو واحدة بتقويض النظام الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. إنّ وجود وكالة أونروا ممولة بالكامل وتعمل بكامل طاقتها هو أفضل إجابة على ذلك.
- تلعب الأونروا دورًا أساسيًا واضحًا في استقرار في الشرق الأوسط، في وقت تدعو فيه الدول الأعضاء ذات النفوذ إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة، وإنّه لمن الحتمي أن يؤدي وقف تمويل الأونروا إلى زعزعة الاستقرار.
- تخضع الأونروا للتدقيق أكثر من أيّ وكالة أخرى في تاريخ الأمم المتحدة، وقد تم إثبات نزاهتها المؤسسية في مناسبات عدة بما يرضي كافة المانحين. إن الادعاءات الفردية هي نتيجة حتمية لتكليف الدول الأعضاء للأونروا بالعمل في فراغ سياسي بسبب عدم قدرتها على إحلال السلام.
- من المستحيل حلّ الأونروا وتوظيف موظفين من وكالات الأمم المتحدة في غزة للقيام بعملها، إذ يبلغ إجمالي عدد موظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى في غزة بضع مئات فقط، وهو أقل بكثير من الـ 13,000 موظف الذين يعملون لدى الأونروا. سيستغرق الأمر سنوات لإنشاء كيان جديد للأمم المتحدة في غزة وليس لدى المجتمع الدولي الوقت لفعل ذلك في ظلّ وجود 2.3 مليون شخص يواجهون خطر المجاعة.
- من الأكثر فعالية من حيث التكلفة والأكثر فائدة من الناحية السياسية أن ندفع للأونروا للتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط، بدلاً من وقف تمويلها والمخاطرة بتدفق ملايين اللاجئين إلى أوروبا. وقد نظرت الأونروا في البيانات المقارنة لبرامج إعادة توطين اللاجئين. في عام 2019، تقدّر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(https://www.oecd.org/els/mig/migraon-policy-debates-13.pdf) الحد الأدنى للتكلفة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمبلغ 10,000 يورو لكل لاجئ بالغ خلال عامه الأول، أو حوالي 11,500 دولار أمريكي للشخص الواحد. التكاليف في المملكة المتحدة والسويد وألمانيا أعلى من متوسطات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - إذ تقدّر المملكة المتحدة إجمالي النفقات بحوالي 17000 دولار أمريكي للسنة الأولى للأطفال في سن المدرسة-. إنّ تكاليف الأونروا أقل بكثير – حوالي 838 دولارًا في السنة للتعليم مقارنة بعدة آلاف سنويًا كجزء من برامج إعادة توطين اللاجئين.